متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

Variables of the second nuclear age in the light of the non-proliferation crises (Iraq as a model).

محوز عمر ♦
جامعة وهران 2 مُحَمَّد بن احمد/ الجزائر
omarmahouz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/06/20	تاريخ القبول: 2022/12/24	تاريخ النشر: 2023/01/01

الملخص:

احتلت قضايا حيازة وانتشار أسلحة الدمار الشامل بؤرة الاهتمام العالمي منذ ظهورها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنها لا تشبه غالبية القضايا الأمنية على جميع المستويات الجيوسياسية في الوقت الراهن، إذ أن مناقشة مسألة استخدامها أو انتشارها ليست كمناقشة السياسة الأممية في الدفاع عن الديمقراطية أو مناقشة قضايا حقوق الإنسان. إن الاتساع المستمر في أعداد الدول الحائزة على المهارات والإمكانات التي تساعدها على امتلاك وتطوير هذا النوع من الأسلحة – خاصة النووية، زاد من احتمالات الخطر المحدق بالأمن والسلم الدوليين، وتأسيسا عليه شكّلت مسألة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها، شاغلا رئيسيا للكثير من الفواعل المؤثرة على مسرح العلاقات الدولية في زمن سمي بالعصر النووي الثاني.

الكلمات المفتاحية: العصر النووي الثاني، أسلحة الدمار الشامل، حرب العراق، أزمات منع الانتشار النووي.

Abstract:

The issues of possession and proliferation of mass destruction weapons have become the focus of global attention since their emergence during the post-World War II, in their particularity in comparison to the present security issues at all geopolitical levels. Hence, discussing the subject of their use or proliferation differ from debating the international policy in defense of democracy and / or of human rights. The continuous expansion in the number of countries acquiring the skills and capabilities to possess and develop this type of weapons - especially nuclear ones - has increased the possibilities of danger to international peace and security. Therefore, the issue of preventing and disarming the proliferation of the mass destruction weapons has been a major concern for many of the

♦ المؤلف المرسل

influential actors on the international relations scene in the so called "the second nuclear age."

Keywords: The Second Nuclear Age, Weapons of Mass Destruction, Iraq War, Nuclear Nonproliferation Crises.

مقدمة:

لم تكن نهاية الحرب الباردة التي شهدت أطوارها احتدام التنافس النووي بين طرفي الصراع الغربي والشرقي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كافية لتلاشي ما سمي بـ "الخطر النووي المتجدد" حتى وإن تراجع عامل الاستقطاب الأيديولوجي إلى حد كبير، حيث أن الانتشار النووي ظل يشكل أخطر التحديات الأمنية بفعل اتساع نطاق الانتشار الأفقي لأسلحة الدمار الشامل التي أصبحت مرتبطة في كثير الحالات بنزاعات عديدة على مستوى مناطق ذات أهمية جيوسياسية واستراتيجية على علاقة مباشرة بمحددات الأمن والاستقرار الدوليين، بما زاد كثيرا في رغبات امتلاك وتطوير أسلحة نووية لدى العديد من الفاعلين الدوليين، على عكس ما كان متوقعا بفعل تراجع مسببات واحتمال اندلاع مواجهة عنيفة بين القوتين التقليديتين.

تبعا لهذا الوضع الاستراتيجي العالمي الحرج، ومن منطلق كون أزمات عالم ما بعد الحرب الباردة هي أزمات رافعة للتغيير في النظام الدولي، حاول المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية طيلة هذه الفترة الممتدة، تأسيس نمط خاص للتعامل مع قضايا وأزمات الانتشار النووي/أسلحة الدمار الشامل يتماشى مع مساعي تثبيت الأحادية القطبية وتوسيع نطاق السيطرة الأمريكية المتعددة الأبعاد، والتي تمخضت عنها صعوبات وتعقيدات جيوستراتيجية عديدة بفعل نتائجها العكسية. ضمن هذا السياق مثلت الحالة العراقية أنموذجا في توصيف أزمات منع الانتشار النووي واستقراء أبرز التحديات المتمخضة عنها على أكثر من صعيد.

على ضوء تجربة حرب العراق وانعكاساتها على قضايا منع الانتشار النووي من جهة (البرنامج الإيراني)، وتأثيراتها على دوائر استرتيجية بالغة الأهمية ووطيدة الارتباط بالأمن الدولي (الشرق الأوسط) من جهة ثانية، تبرز الحاجة الملحة لتحليل متغيرات ما سمي بالعصر- النووي الثاني وتشخيص أزماتها التي زادت في تعقيد مساعي الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأضافت إليها متغيرات جديدة غيرت من معالم الظاهرة، والتي تستهدف المقالة إخضاعها للدراسة من أجل استنباط أهم التغيرات وقياس درجة تأثيرها على واقع ومستقبل إدارة أزمات الانتشار النووي. وفق هذا التصور سنحاول من خلال هذه المقالة الإجابة على الإشكال البحثي التالي:

- **كيف أثرت أزمة منع الانتشار النووي في العراق على تحولات ومستجدات العصر النووي الثاني؟**

تأسيسا على هذا التساؤل البحثي الرئيسي- يمكننا الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية المفصلة لأطوار الدراسة لعل على النحو الآتي:

- ما هي أبرز معالم الطبيعة الجديدة للتهديد النووي؟

- كيف تعامل المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع مساعي وتحديات منع الانتشار النووي؟
- هل يمكن القول أن حرب العراق مثلت سبيلا نموذجيا في سياق أهداف منع الانتشار النووي؟
- فيما تمثلت أبرز التحديات التي تولدت عن حرب العراق ضمن مساعي إدارة أزمات الانتشار النووي؟

تستند دراستنا من خلال هذه التساؤلات البحثية إلى افتراضات علمية نستهدف اختبار صحتها من البحث، تحاكي في المقام الأول تطورات العصر النووي الثاني، وتناقش من جهة ثانية خصوصيات النموذج العراقي الذي أفرز تحديات جمة تجاوزت حدود دائرته الاستراتيجية إلى مستوى تهديد الأمن والاستقرار الدوليين:

1- كشف العصر النووي الثاني عن متغيرات جديدة رفعت من مستوى التهديدات المترتبة عن احتمالات انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- أظهرت الآليات التي اعتمدها المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة نجاعة كافية وكفيلة بمواجهة الأخطار والتحديات المرتبطة بالانتشار ومنع الانتشار النووي على ضوء ما تم تحقيقه من النموذج العراقي.

ارتكزت منهجية البحث في الموضوع بالأساس على اقتراب "تحليل النظام الدولي" لـ"مورتن كابلان Morton Kaplan" المقتبس في الأساس من "نظرية النظم"، حيث ينطوي على دراسة التفاعلات الحاصلة بين نظام ما وبيئته العامة، بمعنى تبيان قدرة الفواعل الدولية في الاستجابة لمتغيرات البيئة الدولية، خاصة فيما تعلق باستقراء حركية الفواعل الدولية الفردية والجماعية في التفاعل مع قضايا العصر النووي الثاني، إذ يعتقد بعض علماء العلاقات الدولية أن منهج النظم هو المنهج الوحيد المتاح الذي يستطيع الإلمام بمختلف المتغيرات التي تؤثر في الحركة السياسية الدولية من خلال دراسة التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول أعضاء النظام الدولي، ويوفر هذا المنهج المعيار القياسي اللازم لشرح السياسة الدولية والذي من شأنه زيادة فهم الظاهرة محل البحث وزيادة قدرة الباحث على التنبؤ والضبط نتيجة للشمول والدقة في ضبط المتغيرات وتحديد المؤشرات. وهو السياق الذي يفرض أيضا الاستعانة بمنهج صناعة القرار في قراءة إدراك صانع القرار على مستوى الأنظمة المدروسة وتفاعلاته على أكثر من صعيد. هذا وتبعا لطبيعة الدراسة ستكون "دراسة الحالة" قياسا على النموذج العراقي في تحليل وتفسير أزمات منع الانتشار النووي أداة منهجية وبحثية رئيسية في بناء الموضوع.

تشكلت الدراسة وفق هذا التصور من أربعة محاور رئيسية، نكشف في الأول منها عن الطبيعة الجديدة للتهديد وفق مواصفات العصر النووي الثاني، بينما حاولنا من خلال المحور الثاني استعراض الاستراتيجية الدولية المطابقة للتوجهات الأمريكية في مساعي منع الانتشار النووي، لننتقل عبر ثنايا المحور الثالث لهذه الدراسة إلى اختبار ما تحقق في سياق استراتيجيات منع الانتشار النووي من خلال حرب العراق، لنختم الدراسة بمحاولة تباين وشرح أبرز التعقيدات التي أصبحت تميز هذا العصر في إدارة أزمات الانتشار النووي على ضوء ما تحقق من حرب العراق.

متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

المحور الأول: الطبيعة الجديدة للتهديد وفق مواصفات العصر النووي الثاني.

اتخذت مشكلة الانتشار النووي مظاهر جديدة أشدّ خطورة من حقبة التسعينيات إلى غاية الفترة التي أعقبت هجمات 09/11، بفعل عوامل مختلفة كانهيار الاتحاد السوفييتي وظهور دول نووية جديدة من ورثة ترسانته، واكتشاف عدة برامج سرية عام 1991، ثم قيام كل من الهند وباكستان بالإعلان عن حيازة تلك الأسلحة عام 1998، وصولا إلى اكتشاف برنامجي اليورانيوم المخصب لدى ليبيا وإيران، والكشف عن شبكة عبد القادر خان عام 2003. لكن أهم العوامل التي أدت إلى تصاعد أزمة الانتشار النووي، ارتبطت باتساع دائرة القدرات النووية بصورة بدت غير قابلة للسيطرة عليها[1].

انطلاقا من ذلك بدأت تتجلى على المسرح الدولي الطبيعة المتغيّرة للتهديدات النووية، التي نتج عنها وضع استراتيجي استثنائي تميّز بصعوبة وشدة تعقيد أي عملية ردع وصد محتملة لتلك التهديدات الجديدة، حيث تشكّل ذلك الوضع من مجموعة عوامل مميّزة عما كان سائدا قبل نهاية الحرب الباردة.

أولا: تصاعد أزمات الانتشار النووي.

قد يكون هناك أكثر من دافع بالنسبة لدولة معينة للسعي إلى امتلاك سلاح نووي، لكن من المهم التأكيد على أن الهاجس الأمني يشكّل أبرز تلك الدوافع وأهمها على الإطلاق، فكثير من الدول يشكّل تدعيم أمنها القومي أولوية في سعيها لتطوير قدرات نووية ذات طبيعة عسكرية. وفي هذا الإطار يُطرح إشكال التخوّف من أن تقع الأسلحة النووية في أيدي الدول الصغرى، والتي بالنظر إلى ظروف استراتيجية – سنأتي على تفسيرها - قد تلجأ إلى استخدام هذه الأسلحة أو حتى مجرد التهديد بها، خاصة في ظل وضع دولي حرج تُميّزه حدة الاختلافات وكثرة التكتلات في إطار نظام لم تستقر معالمه، نظرا لحجم الاختلالات التي تكتنف مؤسساته وتفاعلاته، وهي العوامل التي نجمعها فيما يلي:

1- الصراعات الكامنة:

يمكن أن يؤدي التنافس الإقليمي إلى أزمات أو صراعات كامنة بين دولتين نوويتين صغيرتين، أو بين دولة نووية صغيرة وأخرى غير نووية في الإقليم ذاته، هذه الأزمات من الممكن أن تتحوّل إلى مواجهة عسكرية، وعند نقطة معينة من تطور الصراع يمكن أن يصبح التهديد باستخدام السلاح النووي أو استخدامه بالفعل أحد الخيارات المطروحة بشكل جدي لإدارة الصراع. وهذا الأمر تزداد احتمالات حدوثه لاسيما إذا كانت الدولة النووية المتورطة في الصراع، تعاني من ضعف أو نقص في قوّتها العسكرية التقليدية بشكل لا يحقق لها التوازن مع الخصم غير النووي، ومن ثم قد تفكر في استخدام الميزة التي لديها (أي السلاح

[1]- رانية طاهر، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية والأطر القانونية، سلسلة دراسات إستراتيجية، د.ب.ن: المركز الدبلوماسي، يناير 2015، ص 12.

النووي)[1]. إن الوضع الاستراتيجي للدول الصغرى لا يؤهلها بقدراتها النووية لتحقق الاستقرار داخليا وإقليميا، بل على العكس من ذلك فهو ينطوي وفق التحليل السابق على مخاطر مدمرة قد تهدد الأمن والاستقرار الدوليين على نحو متزايد ومستمر وممتد.

2- الثغرات الاستخباراتية:

دول العالم الثالث غالبا لا تمتلك قدرات استخباراتية ذات كفاءة عالية، وهذا الأمر له خطورته في الصراعات التي تنشأ بينها خاصة في حالة امتلاكها السلاح النووي. ففي حالة الصراع المسلح بين دولتين نوويتين أو أحدهما على الأقل، قد لا تستطيع القدرات الاستخباراتية لتلك الدول تحديد موقفها الدقيق من الصراع، وهو ما قد يؤدي إلى سوء تقدير من جانب صانعي السياسة في إحدى الدولتين وافتراض سيناريو "أسوء حالة"، بما قد يدفعهم إلى استخدام السلاح النووي في وقت مبكر، بسبب سوء الإدراك القائم على أن الخصم سوف يوجّه ضربة إجهاضية ضد ترسانتها النووية[2].

وبهذا الشكل تُظهر الدول الصغرى النووية عدم أهليتها استراتيجيا لامتلاك سلاح نووي، وبالتالي عدم قدرتها على التوظيف السليم لاستراتيجية الردع النووي دون تهديدها للأمن والاستقرار الدوليين، وهو ما يفرض بطريقة أو بأخرى الحيلولة دون اتساع دائرة الدول الحائزة على السلاح النووي حتى لا يزداد الوضع الدولي حرجا.

ثانيا: تراجع أهمية مبدأ الحد من التسلح.

بدأ مبدأ الحد من التسلح بخسارة أهميته خلال ثمانينيات القرن الماضي، أي عندما خسر مناصروه حججا معينة تتعلق بالتوازن النووي أمام السوفييت. أما المشكلة في هذه الأيام فتكمن في تجاهل مبدأ الحد من التسلح، أي أنه تعرَّض للتهميش والإزاحة إلى هوامش النقاش الاستراتيجي[3]. فعلى الرغم من أن هناك مجموعة من القيود الدولية والمتمثّلة في ترسانة من المعاهدات الدولية لتقليص أسلحة الدمار الشامل والحد من انتشارها، والتي أيضا تمنع القوى النووية الجديدة من استخدام أسلحتها فعليا، زيادة على إدراكها بأن المجتمع الدولي سيعاقبها في حال استخدمت تلك الأسلحة، فإن هذه الحالة لم يتم اختبارها بعدُ بشكل فعلي. بما يعني أن عدم فاعلية هذه القيود، ورد فعل المجتمع الدولي يظل أمرا قائما على المستوى النظري التحليلي.

---

[1]- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (دراسة حالة: الأزمة النووية الإيرانية 2003-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص 97.

[2]- المرجع نفسه، ص 98.

[3]- بول براكن، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، تر: بسام شيحا وسعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 278.

وبهذا الشكل يتفق المتتبعون الاستراتيجيون أنه سيستمر الهبوط السريع لمبدأ الحد من التسلح من دون طاقة وأفكار جديدة، تعيد له حيوية القدرة على تقليص فرص وقوع حروب نووية على نطاق قد يضر كثيرا بالأمن الدولي واستقراره.

ثالثا: ظهور خطر الإرهاب النووي

لقد أصبح يُنظر للإرهاب النووي على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحا للأمن الدولي وأنه قد يشكّل أهم أنماط التهديد الذي يواجه المجتمع الدولي خلال القرن 21. وفي هذا الصدد جاء على لسان المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور "مُحَمَّد البرادعي" قوله «إن الإرهاب النووي لم يكن يمثّل تحديا حقيقيا عاجلا، ولكننا الآن أدركنا أنه خطر لا يمكن تنحيته جانبا، إذ أنه أصبح في المواجهة تماما»[1]. ووفق هذا التصور قد يمثّل خطر الإرهاب النووي أبرز معالم العصر النووي الثاني الذي أصبح فيه امتلاك هذا السلاح وتطويره غير مقتصر على الدول فقط، بل بدأ احتمال وقوعه في أيدي الجماعات الإرهابية يتزايد في ظل اتساع رقعة الفوضى الأمنية عبر العالم والتي غيّرت من شكل وحال البيئة الأمنية الدولية إلى حد كبير.

وفي ذات الصدد اعتبر الرئيس أوباما «أن الإرهاب النووي يمثّل أشدّ الأخطار في أيامنا هذه وأكثرها إلحاحا، إذ يسعى تنظيم القاعدة وحلفائه المتشددون إلى امتلاك الأسلحة النووي، وعلينا أن نفترض أنهم سيستخدمون مثل هذه الأسلحة إذا تمكنوا من الحصول عليها. إنّ تَعرُّض كميات ضخمة من مثل هذه المواد النووية في أنحاء العالم لخطر السرقة أو الاستيلاء عليها، وتوفر المعدات والتكنولوجيا الحساسة في السوق النووية السوداء، يشكّل مخاطرة كبيرة تتمثّل في إمكانية حصول الإرهابيين على ما يحتاجونه لصنع سلاح نووي»[2].

وعلى وجه العموم يمكن القول أن معضلة الإرهاب النووي، أصبحت تمثّل بالنسبة للمجتمع الدولي أزمة حقيقية، أعطت مضمونا جديدا ومغايرا لأزمات الانتشار النووي المهددة للأمن والاستقرار الدوليين من خلال صلتها بالإرهاب الدولي، لكنّها لا تزال تمر بواقع انتقالي لن يتخذ أبعاده المتكاملة إلا إذا وقعت أعمال إرهاب نووي فعلية، وفي هذه الحالة بالذات سيتحوّل الإرهاب النووي إلى مصدر تهديد رئيسي في القرن 21.

وفي إطار هذه الاعتبارات كلّها يمكن القول بأن مستقبل التسلح النووي في العالم يتسم بالتعقيد الشديد، بحيث يصعب التحديد الدقيق للآثار الاستراتيجية القائمة والمحتمل ترتبها عن انتشار القدرات النووية في ظل الأطر التقليدية للانتشار النووي، إذ لم يعد من الممكن تحليل واقع ومستقبل التسلّح النووي استنادا إلى المفاهيم والنماذج البسيطة التي سيطرت على دراسات الانتشار النووي خلال الحرب الباردة. كما أن نتائج الأساليب التي تطورت بعد ذلك في إطار العمل من جانب واحد أو استخدام الإكراه أو التساوم لا تزال

---

[1] - أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، سلسلة مفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008، ص 30.

[2] - كينيث بولاك، قاتل أو ارحل: الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ورقة بحثية نشرتها مجلة شئون خارجية الأمريكية، مراجعة وترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2016، ص 3. متوفر على الرابط: www.idraksy.net تاريخ الاطلاع: 206/07/15.

معلقة. والنتيجة هي أن الوضع السائد يبدو حاليا معقدا بدرجة أكبر مما تُظهره أية صورة مبسطة له، على أنّه عالم يضع دولا مالكة للأسلحة النووية وأخرى لا تمتلكها وفقا لما هو مقرر في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

المحور الثاني: الاستراتيجية الدولية/الأمريكية في منع الانتشار النووي.

المعلوم من الناحية الاستراتيجية أن متغيرات الأمن الدولي ترتبط ارتباطا مباشرا بقياس مؤشراته الدالة على أمن الدول الأكثر قدرة على زعزعة الاستقرار الدولي في حال شعورها بالتهديد، وعليه ومنذ نهاية الحرب الباردة وبعد انفراد الولايات المتحدة (ولو لفترة انتقالية مثلما يرى البعض) بهرمية النظام الدولي والتفرد بإدارة قضاياه، أصبحت المساعي الدولية في إدارة قضايا منع الانتشار النووي والأزمات الناتجة عنها غالبا ما تحاكي التصور الأمريكي، خاصة وأن هذه الأخيرة منذ ذلك الحين وعلى ضوء انعكاسات أحداث 09/11، اندفعت بشكل غير مسبوق نحو قيادة أي مسار دولي/عالمي على علاقة بهذا الموضوع، وبالتالي فإن مقاربة أي مسعى دولي في هذا الإطار يعبر في حقيقة الأمر عن أجندة أمريكية تراعي فيها بالضرورة قناعاتها ومصالحها العليا، والتي تشكل متغيرا رئيسيا في قياس ومقاربة حركية البيئة الدولية حول قضايا الانتشار ومنع الانتشار النووي.

لعل من بين أهم الانعكاسات التي ترتبت عن أحداث 09/11 على الوضع الاستراتيجي العالمي والأمريكي المبني عليه، أنها ضاعفت أكثر من أيّ وقت سابق من إدراك الولايات المتحدة لخطورة مشكلة الانتشار النووي، حيث أصبحت تحتل إلى جانب تهديدات الإرهاب الدولي أولوية قصوى، خاصة تجاه أقاليم وسط آسيا والشرق الأوسط، حيث برزت ملامح واضحة لسياسة منع انتشار نووي أمريكية أخطبوطية الشكل، تمتد أذرعها في أكثر من دولة وتعمل في كل حالة بمنطق مختلف.

وينبني المنطق الأمريكي على واقع دولي يشير إلى أن القدرة على إنتاج الأسلحة النووية قد انتشرت بالفعل، وأنه من الصعب إيقاف البرامج النووية لبعض الدول خاصة تلك المسماة بالدول المارقة أو دول محور الشر (أو المتمردة) بالمعايير الأمريكية، حيث تحوّل المجتمع الدولي في تعامله مع مشكلات الانتشار النووي من السعي لإيقافه وإنهائه، إلى الاقتصار على إبطاء انتشاره. وأصبح المطروح على الساحة الدولية في ظل هذا الواقع أن المهم لم يعد في البحث عن كيفية وقف انتشار الأسلحة النووية، وإنما كيف يمكن منعها من الاستخدام[2]. وتأسيسا عليه أصبحت مسألة حظر الانتشار النووي مسألة مركزية وإحدى أجندات السياسة الدولية في هذه المرحلة، خاصة في ظل ارتباطها بقضية مكافحة الإرهاب عالميا وظهور خطر الإرهاب النووي.

[1]- رانية طاهر، المرجع السابق، ص 29.
[2]- المرجع نفسه، ص 26.

متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

في ظل كل ذلك ظهرت أمريكيا الحاجة المُلحّة لبلورة استراتيجية خاصة، تكون قادرة بكل الطرق والوسائل المتاحة للقوة المهيمنة على مجابهة تعاظم خطر الانتشار النووي، حيث سعى الاستراتيجيون وصناع السياسة الخارجية الأمريكيون إلى بلورة مجموعة من المبادئ التي تمثّل إطار عمل دولي، حرصت على أن تكفل له موقعا في سُلّم الاستراتيجيات العالمية دونما اعتراض أو تقييد.

ضمن هذا السياق قام الفكر الاستراتيجي الأمريكي على إعطاء الأولوية الكبرى لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول الصغرى، وأيضا على أساس أن استخدام أو عدم استخدام الأسلحة النووية يخضع لعوامل رشيدة، غير متوفرة على مستوى تلك الدول التي تسيطر عليها حكومات غير رشيدة من وجهة النظر الأمريكية[1]. ضف إلى ذلك أن الاتجاه الذي يتبناه الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ظلّ يشير إلى أنّ هناك عوامل إقليمية تحيط بالانتشار النووي في دول العالم الثالث، تجعل منه مصدر خطورة وتزيد من احتمالات استخدام الأسلحة النووية من جانب القوى الجديدة، سواء في إطار حسابات أو حوادث عابرة[2].

أولا: بلورة مخطط للسيطرة الاستراتيجية.

طالما شدّد واضعو السياسة الخارجية الأمريكية على أنّ نظرتهم في "السيطرة الاستراتيجية" وجدت استجابة لكل أشكال النزاعات والأزمات، والتي جرى تطبيقها حسب طبيعة الخصم وحجم قدراته المختلفة، ولاسيما البنيوية المتعلقة بشكل نظامه السياسي، من أجل تحديد المطلوب القيام به لقلب ذلك النظام أو تحييده. فأشاروا إلى التهديد الذي تمثّله بعض الدول ذات القوة العسكرية المحدودة، لكن القادرة على مهاجمة الأراضي الأمريكية أو الإضرار بمصالحها بواسطة أسلحة الدمار الشامل[3].

اهتم في هذا الإطار مخططو الاستراتيجية الأمريكية بمحاولة الإجابة عن بعض التساؤلات التي شغلت بال الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ بزوغ فجر الأحادية القطبية فيما تعلق بتحديات الانتشار النووي، خاصة لدى الدول الصغيرة ضمن الأقاليم التي لها صلة بالمصالح والأمن القومي الأمريكيين. فتم التساؤل عن احتمالات حصول دول العالم الثالث على أسلحة نووية وعن إمكانية استخدامها أو التهديد بها، ومن ثم التساؤل عن الاستراتيجية الواجب تبنّيها للتعامل مع هذا الوضع[4].

إذا في إطار هذا الوضع ولأجل تفعيل مبدأ السيطرة الاستراتيجية، شدّدت الولايات المتحدة تركيزها على ما أسمته بالدول المارقة، الأمر الذي فرض ضرورة تغيير سياستها المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية، فانتقلت الأولوية من التركيز على انتشار "تكنولوجيا الأسلحة النووية" في أقاليم بعينها إلى التركيز والتشديد على هوية

---

[1]- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المرجع السابق، ص 96.

[2]- المرجع نفسه، ص 101.

[3]- سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008،ص 22.

[4]- المرجع نفسه، ص 25.

الدول الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، بمعنى أن الانتشار في حد ذاته لم يعد هو المشكلة بقدر ما أصبحت مشكلة أنظمةٍ بعينها، تَصعُب السيطرة عليها ويصعب التحكم في احتمالات استعمالها لأسلحة الدمار الشامل. وهذا ربما ما يعلل من وجهة نظر أمريكية، ازدواجية المعايير التي تستند إليها في تحديد مواطن التهديد والخطر.

ثانيا: الإبقاء على نظام عدم الانتشار النووي.

«إذا كانت الولايات المتحدة لا تمتلك الهيكلية اللازمة للتعامل مع العصر النووي الثاني، فإن هذا الأخير هو الذي سيتعامل مع الولايات المتحدة. ستقوم الضغوطات قصيرة المدى والأزمات بتحديد السياسة المتبعة بدلا من العكس، ما يعني أن الخيارات لن تحدد بوضوح» [1]. هكذا عبّر "بول براكن Paul Bracken" عن الوضع الاستراتيجي الجديد الذي سيفرض على الولايات المتحدة حماية وتعزيز الأنظمة القائمة لعدم الانتشار النووي، وفي مقدمتها الآليات القانونية (المعاهدات) الأممية المساعدة على أقل تقدير في وضع الخطر النووي عند أدنى مستوياته.

إنّ من مصلحة الولايات المتحدة الإبقاء على نظام عدم الانتشار النووي، وقد سعت إلى عدم دخول أعضاء جدد النادي النووي العالمي، فالنظام يواجه اليوم معضلة خطيرة. حيث أنه إذا ما قُبلت دول جديدة في النادي النووي فإن نظام عدم الانتشار سيبدأ في التفكك، ولكن إذا ما رُفض قبول الحقيقة الجديدة (سعي دول كثيرة إلى تطوير قدرات نووية التي يروج لها غالبا بأنها لأغراض سلمية) فإنه سيتم تجاوز هذا النظام بسرعة وسينتهي بالانحلال... [2]

ولتفادي هذا الانهيار وجب أن تتضمن تدابير الاستراتيجية الأمريكية تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي وتفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام باتفاقات الضمانات التابعة للوكالة وكذلك التفاوض على وقف إنتاج المواد الانشطارية [3]، ودعم نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ ودعم انضمام جميع الدول إلى مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف الباليستية [4]. إن هذه التدابير تنطلق من مبتغى توظيف واستغلال جميع الآليات ودعم الأنظمة الدولية المعمول بها حاليا، في خدمة أهداف منع الانتشار النووي وفق مبادئ الشرعية الدولية.

---

[1] - بول براكن، المرجع السابق، ص 266.

[2] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 190.

[3] - المادة الانشطارية في الهندسة النووية هي مادة قادرة على ضمان استمرار تفاعل تسلسلي نووي وذلك بتزويده بالنيوترونات. تستخدم المواد الانشطارية كوقود في المفاعلات النووية مثل المفاعلات الحرارية ومفاعلات النيوترون السريع وفي الأسلحة النووية. لتفاصيل أكثر أنظر موقع ويكيبيديا/الموسوعة الحرة: مادة_انشطارية/https://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الاطلاع: 2017/07/09.

[4] - أشرف عبد العزيز عبد القادر، المرجع السابق، ص 117.

متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

لكن تجدر الإشارة في هذا الصدد أن ما تم تحقيقه وفق هذه الآليات جاء بالأساس لمنع الانتشار الأفقي للسلاح النووي خارج الدول الأعضاء في النادي النووي، لكن تطويرها من قبل الدول المالكة لها، شكّل هاجسا أمنيا فائق الخطورة بالنسبة للولايات المتحدة، مما فرض عليها أن تتحرك ضمن هذا الإطار في تجاه بلورة وتأمين استراتيجية شاملة لمحاربة التوسع النووي على الصعيدين الأفقي والعمودي من أجل إحكام السيطرة الاستراتيجية العالمية، التي تتأتى أساسا من خلال توظيف أزمات الانتشار ومنع الانتشار على نطاق واسع.

ثالثا: تأمين استراتيجية شاملة لمنع الانتشار النووي.

من منطلق عدم كفاية الآليات الدولية المعتمدة لتأمين عدم الانتشار النووي، أخذ صناع السياسة الخارجية الأمريكية على عاتقهم ضرورة بلورة استراتيجية شاملة تمكّن من ردع الاستفزازات النووية، والمستندة إلى أربع ركائز أساسية[1] هي:

1- المحافظة على علاقات التحالف الأساسية وتحسينها، وإعادة طمأنة الأصدقاء بأن الولايات المتحدة تلتزم بتأمين نظام دولي مستقر، وأن مصالحها الأمنية لا تنفصل عن مصالحهم.

2- إنهاء التحديات بدلا من تأجيلها بطريقة تؤخر حدوثها، ولكن تجعل مما سوف تواجهه الولايات المتحدة منها في المستقبل أشدّ خطورة.

3- إعادة صياغة السياسة الخارجية، بحيث تُدمِج بشكل متكامل كافة مصادر التأثير المتوفرة.

4- ثَني الأعداء عن إتباع مسارات عمل معادية، مع الاحتفاظ بالقدرة على دحر الاعتداءات.

ولكي تكون الاستراتيجية الأمريكية فعالة، فإنها يجب أن تشمل مجالا واسعا من السياسات والبرامج، بما في ذلك جهود مستبقة للأحداث من أجل منع انتشار الأسلحة وخفض التهديدات وإجراءات مضادة للانتشار، وقدرات استجابة فعالة لتخفيف نتائج استخدام أسلحة الدمار الشامل. وتقوم أحد المكونات الضرورية لنجاح هذه الاستراتيجية، على إعادة تشكيل المبدأ العسكري للولايات المتحدة وقدراتها العسكرية، بحيث تستجيب إلى التهديدات المعاصرة الناشئة[2].

ويتمثّل هذا التجديد في الضربات الوقائية التي أكّدت عليها استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لسنة 2006، فيما تعلّق بمسألة مكافحة استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول المارقة والجماعات الإرهابية، حيث جاء فيها "إننا لا نستبعد عند الضرورة وبناءً على مبادئ الدفاع عن النفس المعمول بها منذ فترة طويلة، استخدام

[1] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 24.

[2] - المرجع نفسه، ص 25.

القوة قبل وقوع الهجمات. فعندما يُحتمل أن تكون عواقب هجوم بأسلحة الدمار الشامل على مثل هذا القدر الهائل من التدمير، لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي أثناء تحوّل الأخطار الشديدة إلى حقيقة واقعة"[1].

يمكن القول على ضوء هذه الاستراتيجية أن التغيّرات التي شهدتها بيئة التهديد النووي دوليا قد غيّرت من ترتيب الهواجس النووية للولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية، بما جعلها تعطي الأولوية القصوى لثني الدول الطامحة في الحصول على قدرات نووية، وقطع الطرق أمامها حتى لو باللجوء إلى أدوات الإكراه العسكري في حال لم تنفع الإجراءات السياسية والاقتصادية، في تخفيض أيّ دوافعٍ قد تكون لدى تلك الدول للسعي وراء الحصول على ردع نووي خاص بها، تهدد من خلاله الولايات المتحدة وحلفائها.

المحور الثالث: حرب العراق في سياق استراتيجيات منع الانتشار النووي.

في ظل حجم التحديات التي أفرزتها أحداث 09/11، كان لزاما على الإدارة الأمريكية أن تدقق في طبيعة إدراكاتها وحساباتها وتفسيراتها لمعطيات البيئة الدولية، ومن وراء ذلك التدقيق في بناء استراتيجيات التعامل مع ذلك الواقع من أجل تكييفه مع توجهات الهيمنة الأمريكية. وقد مثّلت أزمات الانتشار النووي أكثر القضايا الاستراتيجية حساسية وخطورة، بما فيها أزمة الملف النووي العراقي الذي فرض بلورة منطق خاص وفريد، بناه الاستراتيجيون الأمريكيون خلال مختلف مراحل تطوراته وصولا إلى لحظة الاجتياح المباشر وما أعقبه من انعكاسات، على مبدأين استراتيجيين رئيسيين هما:

أولا: اعتماد مبدأ الإدارة بالأزمات.

أصبحت مسألة منع الانتشار النووي أحد أهم أهداف الإدارة الأمريكية للأزمات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبصفة خاصة بعد أحداث 09/11. وقد جسّد هذا الهدف فكرة "الإدارة بالأزمة Management by Crisis"، حيث تعمدت الولايات المتحدة إثارة واختلاق أزمات مع الدول الساعية إلى امتلاك وتطوير قدرات نووية، فتجرَّها إلى ساحة الصراع والتصادم بمختلف أشكاله وصولا إلى التصعيد باتجاه الحرب، حتى تمنعها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مستندة في ذلك إلى كافة وسائل الضغط كالعقوبات الاقتصادية واستصدار قرارات أممية ملزمة تجاه تلك الدول، وانتهاءً بالتهديد بتوجيه ضربة عسكرية لها[2].

لم يكن هدف الإدارة الأمريكية في تعاملها مع أزمة الملف النووي العراقي هو تجنّب الحرب ومن ثم إتباع نموذج الإدارة الرشيدة للأزمة، كما لم يكن الهدف أيضا تجنب "الحرب العفوية Inadvertent War" التي لا يرغب أن يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة، والتي يمكن أن تحدث في أي وقت خلال مراحل تطورها. لكن الهدف الأساسي من الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة كان تعظيم مصالح الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الأقوى

[1]- The White House, National Security Strategy of the United States of America 2006, March 2006, P 19.
[2]- George Perkovich, Bush's Nuclear Revolution: A Regime change in non proliferation, Foreign Affairs, Vol 82, Issue 2, march/April 2003, P17.

المُتحدَى على حساب الطرف الأضعف المدافع الذي هو العراق في هذه الحالة، ومن ثم فنحن لسنا أمام إدارة أزمة ولكن بالأحرى أمام إدارة بالأزمة[1].

ومن ثم وجدنا أن الفترة التي سبقت شن الحرب على العراق، أشارت إلى تبني فكرة "حرب الاختيار War of Choice"[2] لحماية المصالح الأمريكية، وتحويل الأزمات في الشرق الأوسط إلى نقاط قوة تخدم المشروع الأمريكي في فرض الهيمنة الأمريكية. كما أن التوجه الفكري لإدارة بوش تبنى بوضوح مفهوم استباق التهديدات وافتعال أزمات لمواجهة أزمات مفترضة، قد تؤثر في الموقع الأمريكي العالمي في تبنٍ واضح لمفهوم كيسنجر للأزمات الدولية، القائم على ضرورة المبادرة بالفعل المباشر قبل أن تتفاقم عواقب تلك الأزمة المفترضة[3].

إن هذا الوضع هو بالضبط ما حدث مع العراق، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى افتعال أزمة غير مبررة مع العراق متهمة إياه بامتلاك وتطوير أسلحة دمار شامل، وبدأت في اتجاه التصعيد نحو الحرب لتحقيق الهدف النهائي المتمثّل في الإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال العراق ونهب ثرواته، وبناء قواعد عسكرية قوية تكون نقطة انطلاق لتحقيق مصالح أكبر على المدى البعيد، وتتم السيطرة الكلية للولايات المتحدة على المنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا، ليس هذا فحسب بل والتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال تمكّنها من فرض السيطرة على النفط العراقي.

لم يكن إذا في وسع واشنطن انتظار اندلاع أزمات قد لا تستطيع التحكم في تطوراتها عندما تتدخل باعتبارها القوة العظمى الوحيدة عالميا، ومنه فَرض عليها منطقها الاستراتيجي المبادأة بالفعل من خلال لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مشاكل بعينها دون غيرها، فوقع اختيارها على الملف النووي العراقي دون مثيليه في كوريا الشمالية وإيران، وتصعيد الموقف إزائها إلى درجة التدخل العسكري المباشر الذي يستوجب التمركز للاضطلاع بمهام متابعة الوضع، في ظل الفوضى العارمة التي انتشرت وسط آسيا بعد احتلال أفغانستان تحت ذريعة الحرب على الإرهاب. وهو السيناريو ذاته الذي تكرر في منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق تحت ذريعة منع الانتشار النووي.

---

[1]- خليل عرنوس سليمان سليم، التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للأزمات الدولية (دراسة حالة: الأزمة العراقية 2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص 128.

[2]- تعود فكرة حروب الاختيار إلى البروفيسور "ريتشارد هاس Richared N.Haass" الذي شغل مناصب حكومية عديدة كان أبرزها رئيس مجلس العلاقات الخارجية ومدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية. تكون الحرب اختيارية حسبه عندما المصالح المهددة المرتبطة بها غير حيوية، وعندما تكون هناك بدائل أخرى لحماية تلك المصالح، أو عندما يكون ممكنا احتمال الموقف الذي تواجهه الدولة. لتفاصيل أكثر أنظر كتاب: ريتشارد هاس، حرب الضرورة – حرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، تر: نورما نابلسي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

[3]- عبادة محمّد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 171.

ثانيا: إتباع استراتيجية الابتزاز التهديدي.

في سبيل تحقيقها الأهداف المبتغاة من إدارة الأزمة النووية العراقية، لجأت واشنطن باعتبارها الطرف المتحدى إلى إتباع استراتيجية هجومية ضد العراق متمثّلة في "استراتيجية الابتزاز التهديدي Blackmail"، والتي تُستخدم في حالة وجود مطالب للطرف القائم بالتهديد تستوجب من الخصم أن يخضع لها وينفّذها، وفي حالة عدم استجابته لتلك المطالب يكون جزاؤه العقاب والخسارة، فالطرف المُهَدِد يخلق أزمة باستخدامه الابتزاز التهديدي يهدف من ورائها الحصول على ما يريد من منافع[1].

وتُمكّن الاستراتيجية الطرف القائم بها من تحقيق أهداف دون الحاجة للجوء إلى توظيف القوة فإذا نجحت فإنها تؤدي إلى تجنب خطر التصعيد غير المرغوب فيه، وبالتالي فهي استراتيجية مناسبة لإدارة الأزمة دون عنف إذا ما تحقق لها النجاح، خاصة في حالة وجود تفاوت واضح في ميزان القوة لصالح من يستخدمها. وقد وظّفت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية على نحو واسع، بغرض حمل العراق على تغيير الواقع القائم من خلال إنهاء حكم صدام حسين ودخول العراق بأقل قدر ممكن من الخسائر، فإذا خضع نظام صدام لتلك التهديدات وتنازل عن السلطة وتمكنت الولايات المتحدة من إتمام عملية الغزو بأقل الخسائر، فإنها تكون قد نجحت إلى حد كبير في استخدام هذه الاستراتيجية[2].

لكن يجب التأكيد على أن عملية الغزو كانت ستتم في كل الحالات سواء استجاب نظام صدام للتهديدات الأمريكية أم لم يستجب، وأن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في إدارة هذه الأزمة أمر واقع لا محالة بالنظر إلى طبيعة الأزمة في حد ذاتها، ومن جهة أخرى نظرا لطبيعة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية التي كانت تبحث عن موطئ قدم مباشر في المنطقة.

من خلال تتبعنا لتطورات الأزمة، إضافة إلى تطورات مواقف الطرف الأقوى في العلاقة وجدنا أن تطبيقات استراتيجية الابتزاز التهديدي[3] قد تمثّلت في مجموعة مظاهر نذكر أهمها فيما يلي:

- خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد سنة 2002 الذي وصف من خلاله العراق وإيران وكوريا الشمالية بدول محور الشر، ثم خص العراق بالتهديد المباشر عندما أكد أن بلاده لن تسمح لأخطر الأنظمة بتهديد بلاده بأسلحة الدمار الشامل.
- التأكيد على ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية، وإلا سيواجه عملا عسكريا محققا.
- التحذير من أن العراق سيكون قادرا على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد، إذا ما نجح في الحصول على مواد انشطارية.

---

[1]- خليل عرنوس سليمان سليم، المرجع السابق، ص 129.

[2]- المرجع نفسه، ص 130.

[3]- التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003، ص ص 29-32.

- اتهام نظام صدام بالاستمرار في انتهاك التزاماته الدولية بتهربه من الكشف عن مخزونه وبرامجه من أسلحة الدمار الشامل واستمراره في تطويرها.
- التشديد على أنّ رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الأمن يهدد سلطة الأمم المتحدة.
- تعميق عزلة النظام العراقي والتشكيك في أي محاولة للتصالح مع أي دولة عربية أو إقليمية.
- قطع الطريق أمام أي محاولة لتسوية الأزمة النووية العراقية سلميا.

وتجدر الإشارة من كل ذلك أن الولايات المتحدة قد اهتدت في تفعيلها لمفردات هذه الاستراتيجية إلى توظيف أدوات اقتصادية وعسكرية ودعائية بالدرجة الأولى، خلال مراحل تطورات الأزمة المختلفة، لتصل بالمجتمع الدولي إلى درجة التسليم لموقفها الداعي إلى ضرورة استخدام القوة العسكرية في تخليص العالم من نظام صدام حسين، الذي نشر حسبها بسياساته وسلوكاته الذعر والخوف على المستويين الإقليمي والعالمي.

ثالثا: استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد العراق.

دائما ما كان يمثّل العراق بالنسبة إلى المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، البوصلة التي يستند إليها أي تحرُّك أمريكي لتفعيل مخططاته الأمنية والاقتصادية، وحيث أن هذه الأهمية الجيوسياسية الفائقة للعراق لم تكن وليدة الوضع الراهن في المنطقة على إثر انعكاسات أحداث 09/11، فإن احتلاله العام 2003 مَثّل تعبيرا صريحا وتأكيدا قويا على طبيعة وحقيقة المطامع الأمريكية في وضع العراق على قمة مصالحها وأولوياتها في المنطقة، واتخاذه منطلقا لتفعيل استراتيجياتها العالمية.

بدا اهتمام الإدارة الجديدة للبيت الأبيض التي وصلت الحكم بداية يناير 2001، واضحا فيما تعلق بموضوع العراق، حيث عمدت مستشارة الأمن القومي آنذاك "كوندوليزا رايس"، وفور تولي فريق بوش مهامه التنفيذية، إلى ترؤس اجتماع للجنة المديرين في البيت الأبيض بتاريخ 7 فبراير 2001 تركزت مواضيعه حول العراق[1]. في هذا السياق وبعد يوم واحد من اعتداءات09/11 طلب الرئيس بوش من أركان إدارته البحث فيما إذا كان صدام حسين على علاقة بها، كما طلب من وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" وضع خطة حربية تستهدف العراق بعد أقل من شهرين من ذلك التاريخ[2].

وبصرف النظر عن تاريخ بداية الاهتمام الأمريكي بالعراق أو تاريخ إقرار شن الحرب عليه واحتلاله، هناك مجموعة من العوامل التي تبلورت في شكل أسباب – مقنعة وغير مقنعة- أوجدت حالة ضرورة لضرب العراق من وجهة النظر الأمريكية، حيث أن مخطط جورج بوش رفقة فريقه الذي سيطر عليه المحافظون الجدد، كان

[1] - دنيس روس، فن التحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، تر: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2008، ص 315.
[2] - المرجع نفسه، ص 131.

قد سطّر أهدافا أبعد من نزع سلاح العراق أو تغيير نظامه، من منطلق أن تلك الحرب كانت ستنجر عنها تغيّرات وتحولات تمس فيما بعد موازين القوى الدولية.

1- المصوغات الأمريكية لحرب العراق:

انطلاقا من كون العراق يحتل بامتداداته داخل منطقة الشرق الأوسط موقعا بالغ الأهمية في جيوسياسة الولايات المتحدة ومشروعها الخاص بالهيمنة العالمية، فإنها أرادت من خلال احتلاله التحكم في شؤون تلك المنطقة. وتأسيسا عليه بحثت لنفسها عن مجموعة من المصوّغات الذاتية والموضوعية لتمرير سياساتها المطلوبة، فأسّستها باعتبارها أسبابا وأهدافا ومبررات في ذات الوقت لحربها على العراق، منها ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وأخرى متعلقة بالأبعاد الاقتصادية وثالثة مرتبطة بعوامل جيوسياسية واستراتيجية.

1-1أسلحة الدمار الشامل العراقية:

كانت العديد من الشواهد تشير إلى أن إدارة جورج بوش قد اتخذت قرارها النهائي بالذهاب إلى الحرب في العراق قبل نهاية عام 2001، وأوضحت تلك الشواهد أن إدارة بوش قد اختارت قضية أسلحة الدمار الشامل لتمثّل عاملها القوي والرئيسي في قرار الحرب، وذلك من منطلق ملائمتها للموقف من ناحية، وباعتبارها لا تحتاج إلى جهود كبيرة لإقناع الرأي العام الأمريكي بضرورة شن الحرب من ناحية أخرى. وقد علّق "بول وولفويتز" على ذلك بقوله «إن قضية أسلحة الدمار الشامل تم اختيارها من بين أسباب الحرب لاعتبارات بيروقراطية، فهي السبب الوحيد الذي يتفق عليه الجميع»[1].

ولعل من بين أهم تلك الشواهد، الوثيقة الصادرة عن البيت تحت عنوان "عقد من الخداع والتحدي"، التي أكدت امتلاك نظام صدام حسين برنامجا للتسلح النووي قبل حرب الخليج الثانية واستمراره في العمل لتطويره بعدها. وقد استشهد محررو هذه الوثيقة بتقرير صادر في 09 سبتمبر 2002 عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والذي خلص إلى نتيجة مفادها أنه بمقدور صدام حسين صناعة قنبلة نووية خلال شهور إذا تمكن من الحصول على مادة انشطارية[2]. وقد دعمت الولايات المتحدة هذا المشهد من خلال الإشارة إلى حجم البنية التحتية وعدد علماء التكنولوجيا النووية المحتفَظ بهم من قبل النظام العراقي، رغم تأكيده تخلّيه عن برنامجه النووي لوكالة الطاقة الذرية.

هذا ونستشهد في ذات السياق بإصرار واشنطن على عدم جواز استئناف التفتيش الأممي إلا بناءً على قرار جديد من مجلس الأمن يعزز سلطات التفتيش، وهذا ما تجسّد في خطاب بوش أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم

[1]- خليل عرنوس سليمان سليم، المرجع السابق، ص ص 122-123.

[2]- جعفر ضياء جعفر، أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 307، أوت 2004)، ص 51.

المتحدة بتاريخ 2002/09/12، حيث أصرّ بقوله أنه « على دول العالم اتخاذ موقف أكثر حزما وقوة تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية » ورأى أن القيام بعملية عسكرية ضد العراق سيكون أمرا لا يمكن تجنبه، ما لم تتخذ الأمم المتحدة قرارا جديدا وتُجبر العراق على التخلي عن الأسلحة التي يمتلكها، حتى وإن نُفِّذَت العملية بصورة فردية ومن دون مساعدة الأمم المتحدة[1].

وفي سياق تأكيدها على امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، فرضت الولايات المتحدة في 2002/10/25 على مجلس الأمن مشروع قرار يصرح لها بشكل كامل استخدام القوة ضد العراق، وتحت هذه الضغوطات تبنّى المجلس القرار رقم 1441 الذي ألزم العراق بالكشف عن جميع أنشطته النووية[2]. ورغم أن تقارير المفتشين الدوليين برئاسة "هانس بليكس" وإعلانات مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت عدم العثور على أي أنشطة محظورة، إلا أن "كولن باول" وفي اجتماع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية في 2003/02/5، ادّعى أن نظام التفتيش غير فعّال وأصرّ على أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. ليقرر جورج بوش بمعية رئيسي وزراء بريطانيا وإسبانيا بعد اجتماعه بهم بتاريخ 2003/03/17، توجيه إنذار للأمم المتحدة يطالبها بإصدار قرار يجيز استخدام القوة ضد العراق، وإلا سوف يُجْبرون على التدخل العسكري حتى وإن كان بدون تفويض أممي[3].

وتجدر الإشارة في هذا العنصر أن الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية وافتعال أزمة دولية بخصوصه، بنيت على اتجاهين، الأول متعلق بضرورة إثبات امتلاك نظام صدام حسين أسلحة محظورة يستوجب نزعها في إطار المساعي الدولية لنزع السلاح، والثاني التأكيد على أن النظام العراقي مستمر في تطوير برنامجه النووي بما يستوجب ضرورة التدخل في إطار منع الانتشار للحيلولة دون توصله لامتلاك سلاح نووي يهدد به أمن واستقرار العالم.

1-2العوامل الاقتصادية والجيوستراتيجية:

إن الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط قد ظهرت في تصريح أدلى به "ألفريد ماهان Alfred Mahan" القيادي في البحرية الأمريكية، والذي ترجع إليه التوصيفات الأولى لمنطقة الشرق الأوسط، الذي جاء فيه « إن الشرق الأوسط سواء كمفهوم استراتيجي أو كموقع على الحدود الجنوبية

[1]- باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 87.

[2]- جمال عبد الجواد، النظام الدولي والحرب على العراق، في: أحمد النجار (محرر)، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003، ص 299.

[3]- باسم كريم سويدان الجنابي، المرجع السابق، ص 89.

للبحر المتوسط وآسيا، هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة »[1]. وإذا كانت الدلالة كذلك، فإن العراق يُشكّل نقطة ارتكاز رئيسية لأي مشروع للسيطرة العالمية. وانطلاقا من هذا الفهم أدرك المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون أهمية اتخاذ العراق موطن الترتيبات الاستراتيجية لإحداث انقلاب في المفاهيم والأسس والقواعد الحاكمة للمنطقة ووضع صياغة جديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية، بما يخدم حركة المصالح الأمريكية. ولهذا السبب أصرّت إدارة جورج بوش على احتلال العراق تحت أي مصوّغ أو ذريعة سواء قَبِل واقتنع بها المجتمع الدولي أم لا.

وإذْ تؤكد الكثير من الدراسات أن الحرب الأمريكية على العراق لم تكن مفصولة عن المصالح النفطية، فقد ذكر "إدوارد دجيرجيان Edward Djerejian" مدير "معهد بيكر للسياسات العامة" بجامعة رايس « أنَّ تشدد واشنطن وإلحاحها على غزو العراق، أصبح يجد قناعة لدى العراق نفسه وفي أنحاء أخرى من العالم. إن الحرب القادمة ذات طبيعة امبريالية أكثر منها أمنية متعلقة بعملية نزع أسلحة الدمار الشامل». وقد أكد وزير الخارجية كولن باول هذه الحقيقة عندما قال بأن «النفط العراقي سيظل ملكا للعراقيين غير أن إدارة الثروة النفطية بغير أيدي العراقيين»[2].

ونذكر في ذات السياق تصريح أحد صقور المحافظين الجدد – عَرّابي الحرب على العراق- "بول وولفويتز" نشره موقع صحيفة الغادريان في 4 جوان 2003 قبل أن يُحذف بيومين بعد نشره، عندما سُئل عن سبب تعامل الولايات المتحدة المرن مع دولة ذات قدرات نووية عسكرية مثل كوريا الشمالية، في حين أنها تتعامل بشكل مغاير تماما مع العراق. فرد قائلا « دعونا ننظر إلى الأمر ببساطة، إن الاختلاف الأكثر أهمية بين كوريا الشمالية والعراق، هو الناحية الاقتصادية، التي لم تترك لنا خيارا بديلا، فالعراق يسبح على بحر من النفط »[3].

لقد شكّلت إذا الأسباب الاقتصادية العامل الأكثر منطقية وراء التهديدات الأمريكية بشن الحرب على العراق، فالنفط عنصر أساسي لتحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية وضمان التفوق الاقتصادي والعسكري. ولأن المستفيد الأول من احتلال العراق هو شركات النفط الأمريكية، لم يكن من المستغرب أنّ معظم قيادات إدارة بوش كانت على روابط قوية مع تلك الشركات، انطلاقا من الرئيس نفسه مرورا بنائبه ديك تشيني ومستشارته للأمن القومي كوندوليزا رايس وصولا إلى وزيره للتجارة "دونالد إيفان Donald Ivan"[4].

---

[1]- حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد46، 2010)، ص 58.

[2]- نظام بركان وآخرون، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب (الحرب على العراق)، الجزء الثاني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004، ص 26.

[3]- عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005، ص 297.

[4]- Phyllis Bennis, Under Standing The U.S-Iraq Crisis, Apamphlet Of The Institute for Policy Studies, January 2003, P 3.

وإضافة إلى هذه المصوغات الرئيسية للحرب الأمريكية على العراق، لا نُغفل الكثير من الأهداف التي انطوت تحت طائلة هذه الحرب، ولعل من بينها تعزيز مكانة وجود (إسرائيل) في المنطقة، الذي لم يكن ممكنا دون التخلص من نظام صدام حسين لإعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية للمنطقة، وبناء منظومة أمن إقليمية تُسهّل على الولايات المتحدة إنهاء أي تهديد محتمل لمصالحها الاستراتيجية، خاصة في ظل تَوقّع حدوث اضطرابات إقليمية بفعل تدخلات قوى طامحة للسيطرة (روسيا والصين)، أو بفعل تغيّرات نظمية داخلية (الربيع العربي)، أو بفعل مخاطر برنامج التسلح النووي الإيراني.

2- الاحتلال الأمريكي للعراق:

"لكل أزمة دولية ذروتها، فعندما تبلغ أي أزمة هذه المرحلة الحرجة، فإنها إما أن تتجه نحو الانفراج والحل وإما أن تتجه نحو الانفجار والحرب"[1]. وهذا بالضبط ما تجسد في الأزمة العراقية، حيث أن عدم توصل المجتمع الدولي إلى حلها بالطرق الدبلوماسية وفشله في إقناع الولايات المتحدة بتغيير مواقفها، أوصل الأزمة إلى درجة الذروة لتتجه نحو الحرب التي أصبحت أمرا واقعا لا مفر منه لم يستطع حتى مجلس الأمن الدولي والقوى الكبرى منع وقوعها.

عندما اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها بغزو العراق "عملية حرية العراق"، بدأت مرحلة الاستعداد لتنفيذ ذلك القرار، من خلال تعبئة الحشود العسكرية إضافة إلى جهد عسكري مستمر لتهيئة البيئة الدولية[2]. لتبدأ الحرب عمليا في 2003/03/21 ضمن خطة عسكرية سميت بنظرية "الصدمة والترويع Shock and Awe"[3]، حيث قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتنفيذ هجوم بري وجوي واسع على العراق[4].

قال بوش في خطابه عقب أولى الغارات الأمريكية على بغداد «إن المرحلة الأولى لعملية نزع أسلحة العراق غير التقليدية قد بدأت»، وأضاف أنه «بناءً على أوامره بصفته رئيسا للولايات المتحدة وقائد قواتها المسلحة، فقد بدأت هذه الأخيرة بضرب بعض الأهداف الأولية المختارة لشل القدرات القتالية للرئيس العراقي»، وأضاف بوش قائلا «إن حرب العراق قد تكون أطول وأصعب مما توقع البعض»[5].

---

[1]- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2010، ص 15.

[2]- إنجي محمد محمدي توفيق، استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013، ص 154.

[3]- هي إستراتيجية أعدت في الأصل من جانب فريق عمل من العسكريين وخبراء الأمن القومي برئاسة "هارلان أولمانHarlan Ullman". لتفاصيل أكثر أنظر: عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 14، العدد 1، يناير 2010، ص ص 68-69.

[4]- نظام بركان وآخرون، المرجع السابق، ص 49.

[5]- أشرف عبد العزيز عبد القادر، المرجع السابق، ص 155.

في بحر الأسبوع الثاني من العمليات العسكرية الأمريكية في العراق أعلن كولن باول خلال أول جلسة علنية لمجلس الأمن ضد بدء الحرب، أن بلاده لن تتنازل عن السيطرة على العراق بعد التخلص من صدام حسين، ولن تشرك الأمم المتحدة في إدارة عراق ما بعد الحرب. وهو ما اعتبره مراقبون مؤشرا ونهجا أمريكيا جديدا تحاول الولايات المتحدة التأسيس له، بما يحول دون عودة القضية العراقية إلى الأمم المتحدة، بعد أن تنهي واشنطن مهماتها العسكرية في العراق[1]، هذا الأخير الذي يمثّل استراتيجيا بالنسبة للمشروع الأمريكي في الهيمنة، نقطة ارتكاز رئيسية للسيطرة الإقليمية بكل أبعادها الأمنية والاقتصادية.

لقد مثّل احتلال العراق نقطة الانطلاق المركزية في التحرك الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنه يُتوقع من انعكاسات الاحتلال أن تؤدي إلى حالة عدم استقرار في المنطقة، في إطار عمليات تفكيك بعض الدول وإعادة تركيب أنظمة جديدة[2]، مثلما حدث سابقا في لبنان والسودان، وما هو حاصل حاليا في دول "الربيع العربي" كسوريا واليمن وليبيا.

مع سقوط بغداد في 2003/04/09 وإعلان الرئيس بوش انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق، بدأت مرحلة جديدة في إدارة الأزمة، والتي تتسم بانخفاض معدل تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية واستخدامها. وقد امتدت هذه المرحلة حتى صدور القرار رقم 1546 عن مجلس الأمن بتاريخ 2004/06/08، الخاص بنقل السيادة للعراقيين[3]. وبإسقاط نظام صدام حسين واستكمال الاحتلال الأمريكي للعراق، كان من المفترض أن تقارب الولايات المتحدة الكشف للمجتمع الدولي عن خيوط البرنامج النووي العراقي، وعن حجم ومكان أسلحة الدمار الشامل. لكن عدم الإعلان عن العثور على أي أسلحة محظورة، كشف النقاب عن زيف الادعاءات الأمريكية لضرب العراق واحتلاله.

كما كشفت تداعيات تطور الأوضاع على أرض العراق المحتل طبيعة المشروع الأمريكي الذي اعترضته بفعل تلك التداعيات مجموعة من التحديات العسكرية والاقتصادية التي هددت الأمن والاستقرار الدوليين، وصعّبت على الإدارة الأمريكية اللاحقة مهمة التعامل مع الوضع الجديد، ورهنت مدى نجاح استراتيجياتها في ظل التحولات الكبيرة التي أكتنفتها على ضوء التغيّرات الدولية الحاصلة.

ثالثا: احتلال العراق وتبعاته على إدارة أزمات الانتشار النووي.

شُوّهت سمعة التدخل الأمريكي في العراق بسبب أحداث غير متوقعة وغير مخطط لها أعاقت تعهد الولايات المتحدة ببناء الدولة. لقد بدّلَ الانهيار الشامل تقريبا للدولة العراقية بعد الاستيلاء على بغداد

[1]- نظام بركان وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

[2]- مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 376، جوان 2010)، ص 67.

[3]- خليل عرنوس سليمان سليم، المرجع السابق، ص 157.

متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

مباشرة، طبيعة الدور الأمريكي في البلاد ومداه، وذلك بشكل مفاجئ ومثير. وثبت طيلة سنوات من الاحتلال (إلى غاية نهاية عهدة بوش الثانية سنة 2008) أن محاولات إعادة تأسيس دولة في العراق، لا تنفيذ المخطط الأصلي للإصلاح المحدود، مُكلفة أكثر بكثير، وتطلبت خبرة وموارد أكبر مما توقعه أي مسؤول في الحكومة الأمريكية، أو خطط له أو حتى كان بإمكانه توفيره[1]. ويمكن القول في هذا السياق أن إحدى المسائل الأكثر إرباكا بالنسبة للوجود الأمريكي في العراق طيلة تلك الفترة في مواجهة تلك المهام الضخمة، تمثّلت في الاستخفاف المستمر بالطبيعة الملحة للمأزق، والذي لعب بالتأكيد دورا أساسيا فيما واجهته الولايات المتحدة قبل وبعد الانسحاب، من فشل وتآكل للسيطرة الأمريكية على أوضاع المنطقة.

ثبت أن مرحلة ما بعد تغيير النظام هي أكثر صعوبة مما توقعه أي مسؤول في واشنطن، وإذا كانت المهمة العسكرية لهزم نظام البعث واضحة المعالم نسبيا، فإن المهمة السياسية كانت معقدة ومكلفة[2]. خاصة في ظل التراجع الاستراتيجي الرهيب الذي لازم الولايات المتحدة عقب نهاية حكم الرئيس جورج بوش، من خلال مواجهة الانهيار الاقتصادي داخليا ومواجهة التحديات الخارجية من جهة أخرى، خاصة فيما تعلق بالملف النووي الإيراني. وهو الوضع الاستراتيجي الذي فرض على إدارة أوباما إحداث تغيّرات في طريقة تعاطيها مع تطورات الوضع العراقي، مع الحذر في تحديد أسلوب مواجهة إيران في إطار سياسات منع الانتشار النووي.

لأجل ذلك ومن أجل تبيان أهم التبعات التي ترتبت عن احتلال العراق على الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي، سنستعرض من خلال هذا العنصر أهم الملامح المعبرة عن مراجعةٍ استراتيجية لسياسات الولايات المتحدة في العراق، حتى نستقرئ بناء عليها النهج الجديد الذي اعتمدته إدارة أوباما هذه المرة في استغلال أزمة الملف النووي الإيراني من أجل إدارتها لتحولات المنطقة الجيوسياسية المهمة.

المحور الرابع: تعقيدات منع الانتشار النووي على ضوء نتائج حرب العراق.

تغيّرت في عالم ما بعد 09/11 التصورات السائدة عن الأخطار والتهديدات التي تقترن بانتشار أسلحة الدمار الشامل، إذ ظهرت للعيان نزعتان جديرتان بالذكر، مفادها أنه في الوقت الذي يواصل فيه صناع القرار الغربيون إيلاء مسألة انتشار أسلحة كهذه على مستوى الدول أعلى درجات الاهتمام فإن المخاوف تتعاظم حيال تسربها إلى "لاعبين" من غير الدول، بل إنّ احتمال حصول هذه الجماعة أو تلك على أسلحة كهذه بات يعد أحد أكثر السيناريوهات إثارة للفزع في يومنا هذا[3].

---

[1]- أيفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكي-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، تر: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص ص 154-156.

[2]- المرجع نفسه، ص 154.

[3]- جوستاف لندستروم، انتشار أسلحة الدمار الشامل، في: جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين (رؤى متنافسة للنظام العالمي)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، ص 84.

ضمن هذا التصور أصبحت مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل تشكّل تهديدا رئيسيا على أجندة الأمن والاستقرار الدوليين باتفاق التوجهات الاستراتيجية لمختلف الدول والقوى الفاعلة على مسرح العلاقات الدولية، ولعل المواجهات والمشاحنات التي تنشب بين الغرب ودول مثل إيران وكوريا الشمالية، بسبب برامجها وطموحاتها النووية، تأتي على لفت انتباه المجتمع الدولي بالمخاطر التي تنطوي عليها عمليات انتشار الأسلحة النووية والتعقيدات التي ترافق عمليات إدارتها.

أولا: تحديات ومخاطر العصر النووي الثاني.

يذهب البعض إلى القول إن عدد الرؤوس الحربية لم يعد عاملا مناسبا لقياس جهود نزع السلاح، نظرا إلى أن دولا نووية عدة (ثمان من أصل تسع دول تمتلك القنبلة النووية) تعمل بخطوات جادة على تحديث مخزوناتها الحالية، ومن بين الأمثلة على ما بات يعرف "بالانتشار الرأسي" نذكر البرنامج الأمريكي (المعطل حاليا) المعروف باسم "الرأس الحربي الموثوق به RRW"، والجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتحديث صواريخها من طراز "ترايدنت Trident" التي تطلق من الغواصات[1].

إن ما يجري الآن يعبّر عن تغيّرات البيئة الأمنية الدولية عقب أحداث 09/11، على ضوء سلوكات القوة المهيمنة الاستفزازية التي زادت من حالة عدم الاستقرار عالميا (الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها)، وهو الأمر الذي جعل من الأغراض الاستراتيجية لامتلاك وتطوير قدرات نووية يختلف عما كان سائدا قبل نهاية الحرب الباردة (عهد الثنائية القطبية/العصر النووي الأول).

يرى "بول براكن" أن ثمة سببا لانتشار القنبلة النووية بعيدا عن الطبيعة غير القابلة للتوقع للبيئة الأمنية، ألا وهو عدم الثقة في الولايات المتحدة، الأمر الذي غذى نشر القنبلة كإجراء مضاد للتدخلات العسكرية الأمريكية. إن الصين وروسيا والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران، بالكاد ترغب في وجود عالم آمن بالنسبة للتكتيكات الأمريكية القوية التي تعتمدها مع القوى التقليدية، من وجهة نظرها إنّ القنبلة تردع واشنطن تماما لأنها خطرة جدا. إذا كان هناك أمر واحد تقوم به القنبلة، فهو أنها تزيد المخاطر في أي مواجهة عسكرية، مع احتمال حدوث تصاعد كبير في مستوى العنف، وهذا يناسب الكثير من الدول، بل إن هذا ما تريده بالتحديد، نظرا لأنها لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة بالتقنيات التقليدية[2].

لقد ساهم هذا الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى واحتمال انتشارها إلى بعض الدول الطامحة، في زيادة المخاطر على السلم الدولي. الأمر الذي جعل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا يعني الحفاظ على التزام الدول بنصوصها والتمسك بحالة عدم الانتشار النووي[3]،

---

[1]- المرجع نفسه، ص 89.

[2]- بول براكن، المرجع السابق، ص ص10- 11.

[3]- سعد توفيق حقي، المرجع السابق، ص 1.

وهو ما طرح إشكالات حول مدى جدواها، وأدخل سياسات الدول في حلقة مواجهة قد تؤدي إلى اتساع أعضاء النادي النووي، ومن ثم ارتفاع درجات تهديد الأمن والاستقرار الدوليين، إلى مستويات يصعب التحكم فيها أو تَحمُّل آثار سياسات الدول التخريبية.

إن المشكلة التي تواجه مقاربة الإدارة الأمريكية في تعاملها مع مسألة الانتشار النووي، ترتبط بإيلاء أهمية أكبر لمنع ظهور عصر نووي ثان وليس إدارته[1]، إذ أظهرت تلك المقاربة تناقضات على مستويات كثيرة، فمن جهة تغض الطرف عن امتلاك "(إسرائيل) لقدرات نووية" بجانب إبرامها سنة 2008 اتفاقا نوويا مع الهند، ومن جهة ثانية شنّت قبل ذلك حربا على العراق بداعي نزع أسلحة دمار شامل من نظام أثبت الواقع أنه لا يملكها. وهو ما يعبّر عن رغبة أمريكية في تولي مهمة صياغة المنافسات الاستراتيجية من خلال توظيف أزمات متعلقة بمسائل الانتشار النووي على مستوى المناطق الأشدّ تنازعا في العالم، بما يؤهلها حصريا لرسم معالم العصر النووي الثاني وفق منطقها الاستراتيجي.

ثانيا: تعقد أزمات العصر النووي الثاني.

تبدو القوى الدولية الكبرى وحتى الثانوية منها غير مُطْمئنة لتحوّلات النظام الدولي بما جعلها تطرح احتمالات كثيرة حول ما سيؤول إليه الوضع الدولي على ضوء انعكاسات سياسات الهيمنة، في مقابل انخفاض القدرة الأمريكية على ضبط النظام وفرض الاستقرار في المناطق المشبعة بأسباب الاضطراب والفوضى. وهو ما جعل تلك القوى وفي مقدمتها كوريا الشمالية وإيران تنحو توجهات استراتيجية تمحورت حول تطوير قدراتها النووية ضمن تلك البيئة المضطربة، بما حوَّل الخطر النووي إلى طبيعة غير معهودة انفرط بموجبها عقد احتكار القوى العظمى لتوظيف التكنولوجيا النووية.

1- تهديدات الأزمة النووية الكورية:

تمثّل كوريا الشمالية التهديد الأبرز والأخطر على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (اليابان وكوريا الجنوبية...). وعمليا دخلت كوريا الشمالية نطاق الخطر بعد انهيار الاتفاق[2] المبرم بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1994، عندما منعت المفتشين الدوليين سنة 2002 من إجراء عمليات التفتيش، وذلك قبل أن تجري تجربتها النووية الأولى سنة 2006 وتعلن انضمامها للنادي النووي. هذا الإعلان في نظر الخبراء الأمريكيين

[1] - بول براكن، المرجع السابق، ص 10.

[2] - فحوى الاتفاق تقضي بتزويد كوريا الشمالية بالنفط وكذلك ببناء مفاعلين نوويين يشتغلان بالماء الخفيف، مقابل التزام بيانغ يونغ بفتح منشآتها النووية أمام الرقابة الدولية. أنظر:

Jean Klein, Les Infortunes du régime de non proliferation des armes nucléares, Revue défense et stratégie, N: 17, juillet 2006, P 2.

مثّل فشلا للسياسة الأمريكية حيال كوريا الشمالية كونها لم تتمكن من تثبيط أو إنهاء برنامجها النووي[1]، وأيضا حيال أزمات منع الانتشار النووي على وجه العموم بالموازاة مع ما حصل مع التجربة العراقية. ومنذ ذلك الحين أصبحت كوريا الشمالية بلدا نوويا صغيرا، وإن كانت بقدرات عسكرية بدائية مقارنة بنظرائها من القوى الكبرى، إلا أنها امتلكت استراتيجية سياسية ذكية عند توظيف أسلحتها[2]، لمساومة المجتمع الدولي والولايات المتحدة في الحصول على الكثير من الامتيازات والمساعدات الاقتصادية التي ساهمت وسمحت باستمرار النظام وبالتالي استمرار تهديداته المتكررة التي جعلت من ضُعفه الداخلي قوة رادعة.

لقد غيّرت كوريا الشمالية قواعد اللعبة وحوَّلتها إلى منافسة في مجال إدارة المخاطر[3]، إذ لطالما وظّفت التلويح باستخدام أسلحة الدمار الشامل في التعامل مع الضغوط الخارجية، وهو ما يمكن وصفه باستراتيجية الردع بالحد الأدنى.

إن إصرار بيانغ يونغ على تحدّي النظام الدولي بسلوكاتها الاستفزازية، يعود بدرجة كبيرة إلى إدراكها أن انشغال الإدارة الأمريكية بالملفين الأفغاني والعراقي قد منحها هامشا متسعا للتحرك والتهديد وفي الوقت الذي تبدو قرائن الإدارة لكوريا الشمالية في تطوير أسلحة الدمار الشامل وترسانتها الصاروخية واضحة جلية، يبدو حرص واشنطن والمجموعة الدولية على عدم تصعيد الأزمة أوضح، على الرغم من أنها وصلت مستويات مهددة للأمن والاستقرار الدوليين على نحو غير مسبوق.

2- تهديدات الأزمة النووية الإيرانية:

لا يمكن النظر إلى الأزمة النووية الإيرانية في انفصال عن الرؤية الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 09/11، والتي تضع إيران واحدة من دول محور الشر التي تجسّد ارتباط خطر الإرهاب بخطر أسلحة الدمار الشامل[4]. ورغم أن الأزمة تعود بجذورها إلى تاريخ تولي مُحَمَّد رضا بهلوي الحكم حيث بدأ حلم امتلاك قدرة نووية يراود الإيرانيين[5]، إلا أن الأزمة شهدت تطورا نوعيا بالغ الأهمية مع صدور قرار مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2005/12/24، والذي تضمن إدانة واضحة لإيران بسبب انتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي، لتصبح الأزمة بذلك مفتوحة على كافة الخيارات، باعتبار عناصر الأزمة نفسها عناصر غير ثابتة، تتغيّر بشكل سريع ومفاجئ اعتمادا على حال البيئة الدولية والتطورات التي

[1]- أسامة مرتضى باقر، المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة والدولية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد 22، 2012)، ص 98.

[2]- بول براكن، المرجع السابق، ص 200.

[3]- المرجع نفسه، ص 206.

[4]- زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط أوائل القرن 21، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 134.

[5]- أحمد دياب، الموقف الأمريكي من القوى النووية الناشئة، السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 162، 2005)، ص 213.

متغيرات العصر النووي الثاني على ضوء أزمات منع الانتشار (العراق أنموذجا).

كانت تطرأ على أوراق كل من واشنطن وطهران، خاصة فيما تعلق بأذرع إيران الإقليمية لا سيما في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واليمن[1] والتي جعلت منها نقاط ارتكاز رئيسية في سلوكاتها الرامية والهادفة إلى التشويش على القوى المضادة الإقليمية المنافسة والكبرى المعادية، وفق منظورها الاستراتيجي.

من الواضح أن الملف النووي الإيراني يطرح عدة قضايا وإشكالات، فهو من جهة أولى يشكّل إلى جانب الملف النووي (الإسرائيلي) تحديات خطيرة على الأمن في الشرق الأوسط، فامتلاك إيران للسلاح النووي قد يسرّع من وتيرة السباق نحو هذا السلاح، حيث يُرغِم دولا أخرى على البحث عن امتلاكها ضمانا لأمنها وللتوازن الإقليمي، بكل ما يطرحه ذلك من انعكاسات سياسية واقتصادية على منطقة مفعمة بالمخاطر والتحديات. من جهة ثانية وعلى خلاف كوريا الشمالية، فإن هذه المواجهة تهدد بإمكانية لجوء بعض الأطراف إلى القوة في ظل التشكيك حول قدرة الولايات المتحدة والغرب عموما في الضغط على إيران لدفعها إلى تغيير توجهاتها النووية[2].

إذًا شكّل البرنامج النووي الإيراني منذ بدايته حالة من حالات التهديد القصوى لأمن ومصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة، بفعل تجربة العلاقة المأزومة بين طهران وواشنطن[3]. حيث أن إيران نووية قد يشكّل انقلابا في موازين القوى القائمة في المنطقة، وما يحمله ذلك من آثار سلبية على الولايات المتحدة، إذ يرى صناع القرار في البيت الأبيض أن امتلاك إيران سلاحا نوويا أو حتى مجرد القدرة على إنتاجه، يشكّل خطرا قائما وموصوفا يجب التعامل معه ووضعه على محمل الجد[4].

وفي تقييم الاستراتيجية التي اعتمدتها واشنطن في التعامل مع تطورات الملف الإيراني جاء على لسان "سكوت ساجن Scott Sagan"[5] في مناظرة فكرية جمعته بـ "كينيث والتز" و"ريتشارد بيتس Richard Betts"[6]،

---

[1] - علي حسين باكير، الأزمة الأمريكية الإيرانية في العام 2007: الاتجاهات والخيارات، دراسات شؤون أوسطية، العددان 40-41، 2006، ص 33.

[2] - الحسان بوقنطار، معاهدة منع انتاشر الأسلحة النووية وآلياتها وأهم مشاكلها، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 404، أكتوبر 2012)، ص 123.

[3] - تيري ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، تر: وليد شحادة، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009، ص 217.

[4] - عبادة محمّد التامر، المرجع السابق، ص 188.

[5] - **سكوت ساجن:** أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ستنافورد Stanford University – نيو جيرسي. واحد من أهم علماء العلاقات الدولية في العالم. يشغل منصب المدير المشارك لمركز الأمن والتعاون الدولي Center for International Security and Cooperation بجامعة ستنافورد. من أشهر مؤلفاته:

- Scott Sagan, Inside Nuclear South Asia, Stanford University Press, 2009.
- Scott Sagan, Co-edited with Peter Lavoy and James Wirtz, Planning the Unthinkable: How New Powers Will Use Nuclear, Chemical, and Biological Weapons. Cornell University Press, 2000.
- Scott Sagan, Co-authored with Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weapons: A Debate, W.W. Norton, 1995.

[6] - **ريتشارد بيتس:** أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كولومبيا – نيويورك. يعتبر بيتس من أشهر وأفضل من كتبوا عن الإستراتيجية العسكرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. والبروفيسور بيتس لديه اهتمامات واسعة بالصعود المتوقع للقوي الصينية خلال القرن الحادي والعشرين. من أشهر مؤلفاته:

-Richard Betts, Nuclear Blackmail and Nuclear Balance, 1987.
-Richard Betts, Surprise Attacks: Lessons for Defense Planning, Washington, Brookings Institution, 1982.

موضوعها "إيران النووية: مصدر استقرار أم نذير كارثة"، قوله « إن تهديدنا لإيران هو السبب الحقيقي وراء سعي النظام الإيراني لحيازة سلاح نووي... إن السياسة الرسمية الأمريكية الداعية لتغيير النظام ولو باستخدام القوة العسكرية، لا تتماشى مع سياساتنا الداعية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية. لأن مثل هذه السياسات تشجّع النظام الإيراني على تصديق الدعاوى القائلة بأن السلاح النووي هو ما تحتاجه إيران على المدى المتوسط لحماية وجودها. إن هناك قوى داخل المجتمع الإيراني لديها رؤى مختلفة عن البرنامج الحكومي الإيراني، لكن المعضلة أننا لا نعرف أو نقدر على معرفة أو التواصل مع هذه القوى، لأن الولايات المتحدة ترفض الحوار مع إيران. إنه يتوجب على واشنطن الإسراع في إجراء مفاوضات مع طهران في أقرب فرصة ممكنة» [1].

بدت واشنطن مقتنعة بأنها خسرت شيئا من نفوذها على مدى الأعوام الماضية بسبب تعاظم قوة إيران الإقليمية[2]. إن الإرهاق المتعدد الأبعاد – الاقتصادية والعسكرية بالدرجة الأولى- الذي أصاب الولايات المتحدة جراء مغامراتها العسكرية، خاصة على ضوء التكلفة الاستراتيجية الباهضة لحرب العراق، مثّل دافعا رئيسيا لرفض إدارة أوباما اللجوء إلى استخدام القوة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني[3]، وبرر إصراره في ذات الوقت على الميول أكثر فأكثر إلى التعاون الدولي والعمل عبر أطر دولية بدلا من العمل المنفرد، وهي المبادئ التي مثّلت لأوباما خياره الأول والمفضل في التعامل مع الأزمات الدولية.

بنى أوباما رؤيته الاستراتيجية في الاتفاق مع إيران على جعل هذه الأخيرة بعد رفع العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية عنها، قوة بناءة في منطقة الشرق الأوسط من خلال كفّها عن السلوكات الهدامة وتحويلها إلى مصدر للاستقرار الاستراتيجي[4]، في منطقة منهارةٌ أصلا بسبب السلوكات التخريبية لإيران في كل من لبنان والعراق وسوريا واليمن، والتي ستتوقف في اعتقاد أوباما بمجرد حرمان طهران من طموحاتها النووية.

كان الداعي من تبني هذه الرؤية، بلورة واشنطن لمقاربة جديدة في التعامل مع الأزمة الإيرانية على وقع ما حصل من تجربة حرب العراق، لتمثّل هذه المقاربة تغيّرا يحيد عن التعاطي مع الأزمات الدولية وفق رؤية وأيديولوجية المحافظين الجدد، والتي قامت خلال إدارة بوش للأزمة مع إيران على هدف تخلي هذه الأخيرة نهائيا عن تخصيب اليورانيوم، قابلته طهران بإصرارها على حقها في الاستخدام السلمي للقدرات النووية، وهو الأمر الذي صوَّر الأزمة في شكل مباراة صفرية يمثّل الربح فيها لأحد الطرفين خسارة للطرف الآخر.

-Richard Betts, Soldiers ,Statesmen, and Cold War Crisis, Harvard University Press, 1977.

[1]- Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, A Nuclear Iran :Promoting Stability or Courting Disaster. Journal of International Affairs ,Vol. 60, N: 2, (Spring/Summer 2007), pp. 142-143.

[2]- تقرير موجز الشرق الأوسط رقم 28، الانخراط الأمريكي-الإيراني: المشهد من طهران، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2 جوان 2009، ص 21.

[3]- Greg Jaffe , Why Obama chose the Iran talks to take one of his presidency's biggest risks, The Washington Post, 1/04/2015.

[4]- Ibid,

وعلى الرغم من أن اتفاق الإطار بخصوص برنامج إيران النووي المعلن عليه بتاريخ 2015/06/14[1] قد أنهى الأزمة في أحد جزيئاتها، إلى أن الارتدادات الحاصلة بخصوص الاتفاق، وما أثاره موقف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من الاتفاق قد يعيد الأزمة إلى نقطة الصفر ويجعلها قابلة للانفجار، بما يزيد أوضاع المنطقة الأمنية تعقيدا أكثر، يهدد استقرارها واستقرار علاقات القوى الكبرى المتفاعلة مع الملف.

خاتمة:

إن النظام العالمي الذي تطور بعد الحرب الباردة باعتباره نظاما نوويا متعدد الأقطاب إلى حد كبير، يعرَّف فيه بلد يمتلك الأسلحة النووية على أنه قوة رئيسية، هو الذي يزيد من احتمالات سعي دول أخرى إلى تطوير قدرات نووية تسمح بخلق شيء من توازن القوة على مستويات إقليمية عديدة، يتقدمها الشرق الأوسط وشرق أسيا، وهو الاعتقاد الذي تعزز لدى مثل هذه الدول بسبب سياسات الهيمنة الأمريكية ومن طريقتها في إدارة أزمات الانتشار النووي، إذ تعقدت أكثر مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل على ضوء تطورات الأزمة النووية الكورية والإيرانية، والتي حوّلت العالم في المحصلة إلى عصره النووي الثاني الأكثر خطورة والمتشعب بالتهديدات مقارنة بسابقه.

وتظهر طريقة تفاعل القوى الكبرى مع تطورات أزمات منع الانتشار النووي على ضوء تجربة حرب العراق بتداعياتها المعقدة، المسار التحوّلي لمتغيرات البيئة الدولية بنظامها وفاعليه، الذي قد يأذن بنهاية أو سقوط نظام دولي قديم نحو تبلور آخر جديد، لن تستقر ملامحه أو تتضح قواعده إلا بعد فترة من الزمن، قد تطول أو تقصر تبعا لديناميات التغيير الحاصلة إزاء مثل هذه القضايا وسرعتها.

قائمة المراجع:

01- إدريس لكريني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2010.

02- أسامة أبو أرشيد، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان، سلسلة تحليل سياسيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015.

03- أسامة مرتضى باقر، المعادلة النووية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة والدولية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد 22، 2012).

04- أشرف عبد العزيز عبد القادر، الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (دراسة حالة: الأزمة النووية الإيرانية 2003-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

05- أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، سلسلة مفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008.

[1]- أسامة أبو أرشيد، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الإطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان، سلسلة تحليل سياسيات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015، ص 2.

06- الحسان بوقنطار، معاهدة منع انتاشر الأسلحة النووية وآلياتها وأهم مشاكلها، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 404، أكتوبر 2012).

07- التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003.

08- إنجي مُحَمَّد محمدي توفيق، استخدام القوة العسكرية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

09- أيفو دالدر وآخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكي-الأوروبية حيال الشرق الأوسط، تر: حسان البستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

10- باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

11- بول براكن، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، تر: بسام شيحا وسعيد الحسنية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

12- تقرير موجز الشرق الأوسط رقم 28، الانخراط الأمريكي-الإيراني: المشهد من طهران، بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 2 جوان 2009.

13- تيري ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي، تر: وليد شحادة، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

14- جعفر ضياء جعفر، أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 307، أوت 2004).

15- جمال عبد الجواد، النظام الدولي والحرب على العراق، في: أحمد النجار (محرر)، نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003.

16- جوستاف لندستروم، انتشار أسلحة الدمار الشامل، في: جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين (رؤى متنافسة للنظام العالمي)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013.

17- حسين حافظ وهيب، إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، دراسات دولية، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد46، 2010).

18- خليل عرنوس سليمان سليم، التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للأزمات الدولية (دراسة حالة: الأزمة العراقية 2002-2004)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.

19- دنيس روس، فن التحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، تر: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

20- رانية طاهر، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية والأطر القانونية، سلسلة دراسات إستراتيجية، د.ب.ن: المركز الدبلوماسي، يناير 2015.

21- ريتشارد هاس، حرب الضرورة – حرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، تر: نورما نابلسي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

22- زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط أوائل القرن 21، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

23- سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.

24- عبادة مُحَمَّد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا)، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

25- عبد الناصر مُحَمَّد سرور، دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003، مجلة جامعة الأقصى، المجلد 14، العدد 1، يناير 2010.

26- علي حسين باكير، الأزمة الأمريكية الإيرانية في العام 2007: الاتجاهات والخيارات، دراسات شؤون أوسطية، العددان 40-41، 2006.

27- عماد خدوري، سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2005.

28- كينيث بولاك، قاتل أو ارحل: الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ورقة بحثية نشرتها مجلة شئون خارجية الأمريكية، مراجعة وترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2016، ص 3. متوفر على الرابط: www.idraksy.net تاريخ الاطلاع: 2016/07/15.

29- مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 376، جوان 2010).

30- نظام بركان وآخرون، الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب (الحرب على العراق)، الجزء الثاني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2004.

31- ويكيبيديا/الموسوعة الحرة: مادة_انشطارية https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع: 2022/06/09.

32- George Perkovich, Bush's Nuclear Revolution: A Regime change in non proliferation, Foreign Affairs, Vol 82, Issue 2, march/April 2003.

33- Greg Jaffe , Why Obama chose the Iran talks to take one of his presidency's biggest risks, The Washington Post, 1/04/2015.

34- Jean Klein, Les Infortunes du régime de non proliferation des armes nucléares, Revue défense et stratégie, N: 17, juillet 2006.

35- Phyllis Bennis, Under Standing The U.S-Iraq Crisis, Apamphlet Of The Institute for Policy Studies, January 2003, P 3.

36- Richard Betts, Soldiers ,Statesmen, and Cold War Crisis, Harvard University Press, 1977.

37- Richard Betts, Surprise Attacks: Lessons for Defense Planning, Washington, Brookings Institution, 1982.

38- Richard Betts, Nuclear Blackmail and Nuclear Balance, 1987.

39- Scott Sagan, Co-authored with Kenneth Waltz, The Spread of Nuclear Weapons: A Debate, W.W. Norton, 1995.

40- Scott Sagan, Co-edited with Peter Lavoy and James Wirtz, Planning the Unthinkable: How New Powers Will Use Nuclear, Chemical, and Biological Weapons. Cornell University Press, 2000.

41- Scott Sagan, Kenneth Waltz and Richard Betts, A Nuclear Iran :Promoting Stability or Courting Disaster. Journal of International Affairs ,Vol. 60, N: 2, (Spring/Summer 2007).

42- Scott Sagan, Inside Nuclear South Asia, Stanford University Press, 2009.

43- The White House, National Security Strategy of the United States of America 2006, March 2006.